مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 832-849

تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر للفترة 2008-2015.

Assessment of the Algerian tourism development strategy in 2008-2015.

ساعد بوراوي ، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر .saad.bouraoui@cu-barika.dz

تاريخ إرسال المقال: 07-01-2023 تاريخ قبول المقال: 19-04-2023

الملخص:

نتناول في هذه المقالة تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر للفترة الممتدة من 2008 الى 2015 ، باستخدام مجموعة من المؤشرات السياحية ، ومقارنة المنجزات المحققة في تلك المؤشرات بما تم استهدافه عند إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT 2030)، ونستخدم في عملية التقييم المؤشرات الكمية كعدد الوافدين من السياح الأجانب ، وعدد طاقات الإيواء الفندقي ممثلة في عدد الأسرة المنجزة ، وعدد الليالي السياحية المقضاة في مؤسسات الايواء السياحي، وحجم العمالة المستهدفة في الخطة ، اضافة الى استخدام المؤشرات النقدية المتمثلة في قيمة الإيرادات السياحية المحققة " صافي الميزان السياحي" ، والناتج المحلي الإجمالي السياحي ، وحجم الاستثمارات المنجزة في القطاع مقارنة بمجموع الاستثمار الوطني.

الكلمات المفتاحية: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ، المؤشرات السياحية ،التقييم.

Abstract: In this article, we assess Algeria's tourism development strategy for the period from 2008 to 2015, using a set of tourism indicators, and compare the achievements of those indicators with those targeted when preparing the National Tourism Development Plan Horizon 2030. (SDAT 2030), and we use quantitative indicators such as the number of foreign tourists arrivals, the number of hotel accommodation capacities represented in number of beds. the number of nights spent in tourist accommodation establishments, the number of employment targeted in the plan, as well as the use of monetary indicators such the value of tourism revenues achieved "Net balance of tourism", Tourism GDP and the value of investments created in the sector compared to total national investment.

Key words : National Tourism Development Plan Horizon 2030**,** Tourism Indicators, Assessment.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 832-849

مقدمة:

تشكل السياحة في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها ، وتعد من أكثر الصناعات نموا في العالم و تؤكد البيانات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO) ،على ارتفاع عدد السياح في العالم من 25 مليون سائح عام 1950 إلى أكثر من 1464 مليون سائح عام 2019 ، كما انتقلت الإيرادات التي ولدتها السياحة حول العالم من 2 مليار دولار إلى 9.2 تريليون دولار لنفس الفترة ،

ونظرا للأهمية الاقتصادية للسياحة في الاقتصاد الوطني فقد تبنت الجزائر مخططا وطنيا للتنمية السياحية يرمي إلى تثمين المقدرات والإمكانات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها للاستفادة منها في تحقيق هذه التنمية و بالتالي ترقية هذا القطاع بما يحقق أهداف التنمية المطلوبة و التنويع الاقتصادي الذي تتجه إليه الجزائر حاليا، سيما وان أسعار البترول –المصدر المهيمن على هيكل الصادرات – غالبا ما تتعرض إلى انهيارات كبيرة في الأسواق العالمية وهذا ما يشكل خطرا كبيرا على استدامة برامج وخطط التنمية الاقتصادية داخل الدولة .ولذلك نحاول في هذه المقالة تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر التي بدأ العمل بها في سنة 2008 و ذلك في اطار تطبيق المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030 .مستخدمين مجموعة من المؤشرات السياحية ذات الطابع الكمي و النقدي ، ومقارنة ما تم تحقيقه فعليا في تلك المؤشرات بما تم التخطيط له واستهدافه عند إعداد الخطة.

اشكالية البحث :

تكمن اشكالية البحث في محاولة الاجابة على السؤال الجوهري التالي:

- **ما مدى نجاح استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر خلال الفترة 2008-2015 ؟**

-أهداف البحث: إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات السياحية اهمها مؤشر السياحة الدولية الوافدة، مؤشر طاقات الايواء، مؤشر الليالي السياحية المقضاة، مؤشر حصة السياحة في التشغيل، ومساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ، وحصتها في الاستثمارات الإجمالية اضافة الى معرفة حصتها من الاستثمارات السياحية الاجنبية المباشرة و تقديم بعض التوصيات .

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، لتناسبه مع إشكالية البحث، كما تم الاعتماد على الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة في الموضوع.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة،وتحقيق اهداف البحث ، قسم المقال إلى مبحثين، كما يلي :

المبحث الأول: نتناول فيه تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر من خلال المؤشرات الكمية المستهدفة في الفترة 2008-2015.

المحور الثاني: ونقوم فيه بتقييم استراتيجية التنمية السياحية من خلال مساهمتها في المؤشرات النقدية للفترة 2008-2015.

المبحث الاول: تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر من خلال المؤشرات الكمية المستهدفة في الفترة 2008-2015.

نتناول في هذا المبحث تقييم استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر للفترة 2008- 2015 من خلال أربع مطالب كما يلي .

المطلب الأول: تقييم مؤشر السياحة الدولية الوافدة إلى الجزائر .

تسعى الجزائر من خلال تبنيها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 (SDAT 2030) على جذب أكبر عدد ممكن من السياحة الدولية الوافدة، ويستهدف المخطط استقطاب 2.5 مليون سائح وافد سنة 2015[1]، حيث كان عدد السياح الوافدين 1.44 مليون سائحا في عام 2005 ، و كانت الخطة تتوقع أن يصل العدد إلى 2.5 مليون سائح في 2015، أي بمتوسط نمو سنوي يقدر ب 7.3 % للفترة 2005-2015 وبالنظر إلى النتائج المحققة ، يمكننا أن ندرج الجدول الموالي الذي يوضح مستوى التطور في التدفقات السياحية على المدى المتوسط (2008-2015) ومقارنة التقديرات المستهدفة بالإنجازات المحققة فعليا.

الجدول رقم(01): مقارنة التقديرات المتوقعة والمحققة فعليا في مؤشر التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر 2015/2008

السنة	2008----------> 2015		نسبة الانجاز
البيان	المستهدف	المحقق	
التدفقات السياحية الوافدة	2.5 مليون	1.7 مليون	% 68

المصدر : من اعداد الباحث ،اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنوات متعددة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى تحقيق الهدف المتعلق برفع حجم التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر على المدى المتوسط حقق نتائج إيجابية، حيث بلغ 68% ،و تمثل نسبة الجزائريين المقيمين بالخارج معدلا متوسطا يقدر بـ 53 % من إجمالي التدفقات خلال فترة (2008-2015)،مع ملاحظة تراجع أعدادهم سنة 2015 إلى 626 873 سائحا،بعدما وصل إلى 1.361.248 سائحا خلال سنة 2014، ويعزى تراجع عدد الجزائريين المقيمين في الخارج على التدفق إلى الوطن ،بسبب اختيار هذه الفئة وجهات سياحية أخرى منافسة وخاصة تونس.

و رغم أهمية النتائج المحققة على مستوى هذا المؤشر، فان الجزائر تبقى بعيدة نسبيا عن تحقيق الرقم المستهدف في الخطة بواقع 32 %، حيث لم تتمكن إلا من استقطاب نسبة ضعيفة تمثل 1 %من السياحة الدولية الوافدة إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: تقييم مؤشر طاقات الإيواء الفندقي.

يعمل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في الجزائر على انجاز أكثر من 159 ألف سرير على المدى المتوسط للخطة (2008-2015)،وبحسب التشخيص الذي قامت به الوزارة في سنة 2008 ، فان قطاع الفنادق في الجزائر يعاني من ضعف طاقات الإيواء وتدهور مستوى الخدمات السياحية فيه ، حيث أن 10 % فقط من الحظيرة الفندقية تستجيب للمعايير الدولية [2].

ولتعزيز طاقات الإيواء وتلبية طلب الوافدين المتوقع، المقدر ب 2.5 مليون سائح في نهاية 2015 تستهدف الخطة على المدى المتوسط إعادة تأهيل 84.869 سرير، وتوفير 75000 سرير جديد من النوعية الجيدة، منها 40.000 سرير يستجيب للمعايير الدولية يتم انجازه في أقطاب الامتياز السياحي السبعة، وقد خصص غلاف مالي لتحقيق هذا الهدف يبلغ 2.5 مليار دولار كاستثمارات سياحية أي ما يقابل حوالي 60 ألف دولار لكل سرير منجز.

والجدول الموالي يبين حجم التقديرات المتوقعة والمحققة لطاقات الإيواء خلال الخطة.

جدول رقم (02): التقديرات المستهدفة والمحققة في الجزائر لطاقات الإيواء (2008 /2015)

البيان	المستهدف في 2008	المحقق في 5015	نسبة الانجاز(%)
طاقات الإيواء بالأسرة بالألاف	159.869	102.244	% 63.95

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2015، وتقديرات سنة 2008 الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030.

من خلال الجدول نلاحظ أن النتائج المحققة في مؤشر طاقات الإيواء على المدى المتوسط (2008- 2015) بلغت نسبة 63.95 %، و ترجع أسباب عدم بلوغ الأهداف المسطرة، والفشل في تحقيق طاقات الإيواء إلى العديد من المشاكل، حيث قدمت وزارة السياحة حصيلة هذه المشاريع لسنة 2015 كما يلي:[3]

1- المشاريع المتوقفة بلغت 101 مشروعا متوقفا بطاقة إجمالية تقدر بـ 8591 سرير.

2- المشاريع التي لم تنطلق بعد حيث بلغت 607 مشروعا بطاقة إجمالية مقدرة بـ 78813 سرير.

وترجع أغلب الأسباب التي عطلت انجاز هذه المشاريع إلى ضعف الاستثمارات الخاصة في القطاع السياحي، ونقص تمويل البنوك، والمشاكل الإدارية على مستوى مناطق التوسع السياحي ، وغياب عقود الملكية.

المطلب الثالث: تقييم مؤشر الليالي السياحية المقضاة.

بلغ عدد الليالي المقضاة في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة 7.186.254 ليلة منها 681.350 ليلة لغير المقيمين و 6.504.904 ليلة للسياح المقيمين، أي بنسبة 9.48 % و90.52 % على التوالي، ويرجع السبب في انخفاض عدد ليالي غير المقيمين إلى:

- انخفاض أعداد الوافدين غير المقيمين الذين ارتادوا الفنادق ، الذي بلغ 399.873 وافدا من مجموع 1.709.994 سائحا[4]،أي ما يقابل نسبة 23.38 % فقط ، وهو ما قلل من عدد الليالي المسوقة في الفنادق.
- الغرض من الزيارة، حيث أن ثلث هؤلاء الوافدين جاءوا لزيارة الجزائر بغرض الأعمال، ويميل هؤلاء عادة إلى تقليص مدة الإقامة،
- نوعية السائحين الوافدين ، حيث بلغ عدد السياح من تونس 575.300 سائحا، ويستخدم معظم هؤلاء الجزائر كمنطقة عبور لزيارة المغرب ، ولا يميلون إلى المبيت في الفنادق المصنفة ويلجئون إلى الإقامة لدى العائلات الجزائرية أو في الفنادق غير المصنفة التي لا تحتسب لياليهم عند الإحصاء.
- يختار معظم الجزائريين المقيمين في الخارج الإقامة لدى العائلات و الأقارب لقضاء عطلهم.

كل العوامل المذكورة سابقا، أدت إلى انخفاض متوسط مدة الإقامة لدى السياحة الوافدة التي لم تتعدى 1.7 يوم إذا ما تم تقسيم عدد الليالي المقضات على عدد السياح الوافدين .

أما بالنسبة للسياحة المحلية فيلاحظ ارتفاع نصيبها في عدد الليالي السياحية ، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف أداء السياحة الدولية عند المقارنة ، والارتفاع المحسوس في القدرة الشرائية لأغلب شرائح المجتمع الجزائري ، واستقرار الوضع الأمني الذي شجع السياح المحليين على التنقل والسياحة لأجل الاستجمام والترفيه. و بغية التمكن من مقارنة مؤشر عدد الليالي السياحية المحققة بما هو مستهدف في المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة على المدى المتوسط 2008-2015، قمنا باعتماد نفس مضاعف الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها سنة 2015 أي 1.8 ، ثم ضربناه في عدد الليالي السياحية المحققة سنة 2007 وهي السنة المرجعية في الخطة كما يلي:

عدد الليالي السياحية سنة 2007 X مضاعف عدد الأسرة سنة 2015.

ومنه يكون تقدير عدد الليالي السياحية في سنة 2015 يساوي :

5.12 مليون ليلة X 1.8 =9.21 مليون ليلة سياحية متوقعة .

وهذا يتوافق مع تقديرات النمو المتوقع في عدد الوافدين الذي قدر ب2.5 مليون سائح وتطور مؤشر السياحة الداخلية في الجزائر .

جدول رقم(03): تقييم المنجزات المحققة في مؤشر الليالي السياحية في الجزائر 2015

البيان	المستهدف	المحقق	نسبة الانجاز
عدد الليالي السياحية	9.21 مليون	7.18 مليون	% 78

المصدر : من انجاز الباحث ، بناء علي المعطيات السابقة.

ومنه يلاحظ أن نسبة انجاز مؤشر الليالي السياحية بلغت 78 % ، مع تسجيل متوسط إقامة يقارب 1.7 يوم ، وهو متوسط ضعيف بالمقارنة مع ما هو محقق في كل من تونس والمغرب سنة 2014 (4.6 و2.9 يوم لكل منهما على التوالي) ونستنتج أيضا، أن محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين يتوافق مع عدد السياح الوافدين، وهذا راجع إلى عدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على منافسة السوق السياحة الدولية وفشل تسويق وجهة الجزائر في الخارج.

و عليه، يتحتم صياغة إستراتيجية تسويقية تهدف إلى إطالة مدة بقاء السائح ، من خلال تنويع العروض السياحية ، والتعريف بكنوز الجزائر بكل أطيافها الطبيعية والثقافية واستغلال الإمكانات التي تتوفر عليها العديد من المقاصد السياحية وتوفير الخدمات السياحية في الفنادق، التي ترضي رغبات السائح المحلي والوافد على حد سواء.

المطلب الرابع : تقييم مؤشر توفير مناصب الشغل .

تعتبر السياحة نشاط كثيف العمالة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الأخرى ،وطبقا لتقديرات منظمة السياحة العالمية المتعلقة بالشغل في القطاع السياحي، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة[5].

وبحسب تقديرات مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) لسنة 2015، فان قطاع السياحة يوفر ما يقارب 283 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما يمثل 9.5 % من مجموع العمالة العالمية ، ويحصل القطاع السياحي على وظيفة من كل 11 وظيفة مستحدثة عالمياو تنمو الفرص الوظيفية في قطاع السياحة بما يقارب ضعف معدل نمو التوظيف في القطاعات الأخرى[6]. ونظرا لأهمية النشاط السياحى في توفير مناصب الشغل، فقد عملت بلدان المغرب العربي –موضوع الدراسة– على إدراج هذا المؤشر في مخططات تنمية القطاع السياحي ، باعتباره عنصرا فاعلا في تحقيق فرص نجاح تلك الخطط من خلال تكوين الموارد البشرية المؤهلة للتوظيف في هذه الصناعة ، وكذا العمل على امتصاص البطالة التي تعاني منها مجتمعات دول المغرب العربي.

يستهدف مخطط التهيئة السياحية 2030 ، عند عرضه لخطة الأعمال بالأرقام إلى تحقيق 400 ألف منصب عمل مباشر وغير مباشر في نهاية 2015 ، أي مضاعفة حجم العمالة التي ولدتها السياحة سنة 2007 البالغة وقتئذ 200 ألف منصب شغل.

وبتطبيق معيار منظمة السياحة العالمية المشار إليه أعلاه، الذي يحدد توفير منصب شغل مباشر و ثلاث مناصب عمل غير مباشرة عند انجاز كل سريرين ، وحيث أن الخطة تعتزم انجاز 75 ألف سرير جديد كما هو موضح سابقا، ومنه فأن المناصب المحتمل توفيرها تقدر بما يلي:

75.000 ⟵ 0.5x ⟸ 37.500 منصب عمل مباشر .
75.000 ⟵ 1.5 x ⟸ 112.500 منصب عمل غير مباشر.

أي بمجموع يقدر بـ 150.000 (37.500 + 112.500) منصب شغل جديد في آفاق 2015.

ولتحديد المناصب المباشرة وغير المباشرة من فرص العمل الجديدة المقدرة ب 400 ألف حسب خطة الأعمال، نستعمل معيار توزيع منظمة السياحة العالمية أعلاه، الذي يعطي النتيجة التالية:

-مناصب عمل مباشرة = 400.000X 4/1 = 100 ألف وظيفة .

-مناصب عمل غير مباشرة = 400.000 4/3X =300 ألف وظيفة .

و الجدول الموالي يبين الانجازات التي حققتها السياحة في مناصب الشغل .

جدول رقم(04): التقديرات المستهدفة والمحققة لمناصب الشغل للفترة 2008 – 2015

الوحدة: بالألف

السنة	2008----------2015<		النسبة
البيان	المستهدف	المحقق	نسبة الانجاز
عمالة مباشرة	200 +100=300	327.5	%109
عمالة غير مباشرة	200 +300=500	301.0	%60.2
المجموع	400 +400 =800	628.5	%78.56

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات:

- SDAT 2030, livre 2-plan stratégique, janvier 2008, P18.

-http://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/countries-2016/algeria2016.pdf.(**World Travel and Tourism Council**).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تحقيق الأهداف المتعلقة بحجم العمالة المستحدثة بلغ628.5 وظيفة أي 78.56 % من الرقم المستهدف وهو تحقيق 800 ألف وظيفة ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الوظائف المباشرة في القطاع السياحي التي فاقت نسبتها 100 % ، في حين بلغت نسبة العمالة غير المباشرة التي ولدتها السياحة في الاقتصاد عموما 60.2 %، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الروابط التشابكية الأمامية والخلفية لهذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وعدم تبني النظام الفرعي للسياحة الذي أوصت به المنظمة العالمية للسياحة عام 2008 ((Tourism Satellite Accounts (TSA)، حيث بقي هذا القطاع معزولا ولا يحدث الأثر الايجابي المطلوب، نتيجة الطابع الموسمي للنشاط السياحي ، وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتعدى 1.5 % سنة 2014 حسب الديوان الوطني للإحصاء [7]، في حين قدرها مجلس السياحة والسفر العالمي للجزائر ب 3.5 % مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 10 %.[8]

المبحث الثاني: تقييم استراتيجية التنمية السياحية من خلال مساهمتها في المؤشرات النقدية للفترة 2008-2015.

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من القطاعات الاقتصادية ، وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي يؤثر في أكثر من 50 نشاطا داخل الاقتصاد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك من خلال ديناميكية المضاعف السياحي .

ويتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة البسيطة التالية[9]:

الأثر الاقتصادي للسياحة= المضاعف × متوسط إنفاق السائح × عددالسياح

ومن اجل القياس الإحصائي الدقيق لمختلف الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشر للاقتصاد السياحي على الحسابات الوطنية ،قام 60 بلدا عضوا في منظمة السياحة العالمية بتطبيق نظام حسابات يسمى نظام حسابات السياحة TourismSettelliteAccounts (TSA) وذلك حسب النسخة المحينة لسنة 2008 [10].

سيتم في هذا المبحث تقييم الاستراتيجية السياحية من خلال دراسة الأثر الاقتصادي المؤشرات النقدية في المطالب التالية :

المطلب الاول: تقييم مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي .

تشير الإحصاءات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر(WTTC2016) إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى 9.8%، كما بلغ هذا المعدل 8.10 % في أفريقيا [11]، ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد الوطني ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية ،كما تحاول دول المغرب العربي الاستفادة من المنافع الاقتصادية و الآثار الايجابية التي يولدها قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ، والنمو الاقتصادي بصفة عامة .

و يمكن قياس دور السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية، من خلال المعادلة الرياضية التالية: **نسبة مساهمة الناتج السياحي = الناتج السياحي/الناتج المحلي الإجمالي X 100**

و الجدول التالي يوضح المساهمة الكلية (المباشرة وغير المباشرة) لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي سنة 2015.

جدول رقم (05): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و باقي دول المغرب العربي لسنة 2015

الدولة	المساهمة المباشرة %	المساهمة غير المباشرة %	المساهمة الكلية %	الترتيب من 184 دولة	نسبة النمو % 2015-2026
الجزائر	3.5	3.1	6.6	137	3.6
تونس	5.8	6.8	12.6	62	2.3
المغرب	7.7	9.8	17.5	42	4.1

أفريقيا	3.3	4.8	8.1		4.8
العالم	3.1	6.7	9.8		4.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة الصادرة في 2016.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة، يتبين أن المساهمة الكلية لقطاع السفر والسياحة في الجزائر بلغت 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة من المتوسط المحقق في أفريقيا لكنها تظل بعيدة عن النتائج المحققة في كل من المغرب وتونس، حيث بلغت هذه النسبة 17.5 % و 12.6% على التوالي. كما نلاحظ أن المساهمة غير المباشرة لقطاع السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة (تونس والمغرب)قد فاقت المتوسط المحقق في العالم ، وهذا ما يبين الأهمية الاقتصادية للسياحة في تونس والمغرب، ودورها في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال ما يعرف **بالمضاعف السياحي**[12].

و من حيث مقارنة النسب المحققة بما هو مستهدف في خطط التنمية السياحية في هذه البلدان وذلك فيما يتعلق بتقدير المساهمة المباشرة للناتج السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ،نلاحظ أن الجزائر هي الدولة التي حققت النسبة المستهدفة المقدرة ب3 % وهي نسبة تقديرية متواضعة مقارنة بما هو مستهدف في باقي دول المغرب العربي التي وصلت إلى 7.7 % في تونس ، و 10% في المغرب (زيادة نقطتين بما هو محقق في سنة 2010) ،وهي نسب معتبرة تؤكد أهمية القطاع السياحي في اقتصاد هذين البلدين. والشكل الموالي يوضح ذلك .

شكل رقم(01): نسبة المساهمة المباشرة للناتج السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي 2015.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجداول السابقة .

وهنا ينبغي الإشارة إلى بقاء هيمنة قطاع المحروقات على تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وعدم تنويع مصادر الثروة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالسياحة من طرف السلطات العمومية ، وعلى الرغم من ذلك كله، فقد حققت الجزائر الهدف النقدي المستهدف في خطة الأعمال أفاق 2015 وهو تحقيق نسبة مساهمة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ : 3 %.[13]، و ذلك اعتمادا على تقديرات مجلس السفر والسياحة العالمي، أما الديوان الوطني للإحصاء فيعطي رقما مغايرا، حيث قدر نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ب1.3 % فقط في سنة 2015[14].

المطلب الثاني : تقييم مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم يتكون من جانبين: جانب مدين تدرج ضمنه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي، والجانب الدائن تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات إلى العالم الخارجي، وتعتبر السياحة إحدى الصادرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات وتتضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلة (السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم)،فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان التجاري السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل ،أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا ،سيساعد ذلك التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة [15].

والجدول الموالي يستعرض تطور رصيد الميزان السياحي لدول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

جدول رقم(06): تطور رصيد الميزان السياحي في الجزائر و بعض دول المغرب العربي 2010-2014.

الوحدة :آلاف الدولارات.

الدول /السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	350-	271-	270-	156-	265-
تونس	2866+	1851+	2258+	2095+	2.361+
المغرب	6279+	6841+	6396+	6199+	غ.م

المصدر:من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي: **مؤشرات التنمية العالمية** الموقع الالكتروني:http://databank.albankaldawli.org

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان السياحي في الجزائر سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات 2010 إلى 2014 . وهذا يدل على أن النفقات السياحية التي يصرفها المقيمون الجزائريون في السياحة الدولية في المجموع ، كانت اكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة ، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ،ويؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية ،ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر. حيث لم يتعد عددهم في سنة 2015 حسب إحصاءات وزارة السياحة الجزائرية 940.125 سائحا ،وبالمقابل ارتفاع السياحة العكسية ولا سيما اتجاه الجارة تونس بالإضافة إلى نوعية السياح الوافدين إلى الجزائر الذين هم في الغالب من الفئات ذات الزيارة القصيرة (سياحة أعمال) وتدنى متوسط فترة الإقامة ، وانخفاض متوسط الإنفاق السياحي للزائر ، هذه العوامل مجتمعة تؤثر في ميزان السياحة الذي اظهر رصيدا سالبا على مدى فترة الدراسة، أما في تونس فقد سجل الميزان السياحي رصيدا ايجابيا خلال الفترة ، وكان أحسن أداء سجله سنة 2010 بمبلغ 2.866 مليار دولار ،وابتداء من عام 2011 عرفت النتائج المسجلة اتجاها هبوطيا بسبب ما عرف بالربيع العربي الذي شهدته تونس والتحركات الاجتماعية وتغيير النظام ،وحادث متحف باردو، واغتيال السياسيين شكري بلعيد و البراهمي، كل هذه العوامل مجتمعة أضرت بصناعة السياحة في تونس وأدت إلى تراجع عدد السياح وانخفاض العائدات السياحية بشكل مباشر، وبمقارنة الدول الثلاث في المؤشرات المذكورة في الجداول السابقة، يتبين الدور و الأهمية الاقتصادية للسياحة في المغرب باعتبارها أول مورد للعملات الأجنبية ومصدر مهم مولد لفرص العمل بنسبة بلغت حوالي 16 % من مجموع قوى العمل في الاقتصاد المغربي.

جدول رقم(07): عائدات السياحة الدولية كنسبة مئوية من الصادرات في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب) للفترة 2010-2014.

الدول	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	0.	0	0.40	0.50	0.5
المغرب	30	2	26.2	25.1	غ.م
تونس	15	1	13.2	13.0	14.

المصدر:من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي:

مؤشرات التنمية العالمية، الموقع الالكتروني:http://databank.albankaldawli.org

يبين الجدول أعلاه، الأهمية النسبية لعائدات السياحة الدولية في هيكل الصادرات السلعية لدول المغرب العربي ، حيث يلاحظ أن العائدات السياحية في المغرب تمثل نسبة كبيرة من الصادرات تصل إلى

أكثر من الربع (25 %) خلال فترات الدراسة ،و تأتي تونس في المرتبة الثانية من حيث هذه الأهمية بنسبة وصلت إلى أكثر من 14 % ، وبناء على هذه النسب نستنتج أن السياحة في تونس والمغرب تمثل موردا مهما لتوليد إيرادات النقد الأجنبي ،بسبب مساهمتها المرتفعة في هيكل الصادرات ، ولا سيما السياحة الدولية التي تمثل شكلا من أشكال الصادرات (تحقق إيرادات من النقد الأجنبي) وعلى النقيض من ذلك فان السياحة العكسية هي شكل من أشكال الواردات (تؤدي إلى مدفوعات بالنقد الأجنبي) وهي الحالة التي تنطبق على الجزائر حيث لا تمثل العائدات السياحية الدولية في هيكل الصادرات سوى نسبة نصف في المائة (0.5 %) وهي قيمة مهملة إذا ما قورنت بما هو محقق في تونس والمغرب ، وهذا ما يبين ضعف مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري، واحتكار قيمة صادرات المحروقات لنسبة كبيرة في المعاملات الخارجية بلغت94.54% من مجموع صادرات الجزائر نحو الخارج سنة 2015 [16].

المطلب الثالث: تقييم مساهمة الاستثمارات السياحية من مجموع الاستثمار الإجمالي.

تتباين حصة الاستثمارات السياحية من مجموع الاستثمارات المحلية من دولة إلى أخرى ويعزى ذلك إلى الأهمية النسبية التي توليها كل دولة للقطاع السياحي، وتشير بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2015 إلى بلوغ المتوسط العالمي للاستثمار السياحي نسبة 4.3**%**من إجمالي الاستثمار على مستوى العالم ، كما بلغ هذا المتوسط نسبة 6.3 % في إفريقيا[17].

و سيتم عرض حجم الاستثمار السياحي في دول المغرب العربي مقارنة فيما بينها، ثم مقارنة ذلك الأداء بالمتوسط المحقق إفريقيا وعالميا، والجدول التالي يقارن مستوى الأداء في هذا المؤشر سنة 2015.

جدول رقم(08): مقارنة حجم الاستثمار السياحي في دول المغرب العربي سنة 2015. (%)

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	المتوسط العالمي	متوسط إفريقيا
نسبة الاستثمار السياحي من الاستثمار الإجمالي	2.8	8.4	12.4	4.3	6.3

Source :WTTC(2016) ,Travel and Tourism economic impact, in :http://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-/reports(Algeria,Tunisia,Morocco).

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان الجزائر جاءت في المرتبة الأخيرة في مجموعة دول المغرب العربي بنسبة 2.8 % فقط، وهي نسبة اقل من المتوسطين العالمي و الإفريقي ، ويبين هذا التوزيع النسبي أهمية قطاع السياحة في كل من المغرب وتونس في التنمية الاقتصادية،وضعف الاستثمارات السياحية في

الجزائر حيث لم يتمكن هذا القطاع من جذب الاستثمارات التي تؤهله المكانة التي تليق به سواء أكان ذلك داخليا أو خارجيا ، ويمكن تفسير ذلك الضعف إلى مجموعة من العوامل ، ولعل أهمها أن المشاريع الاستثمارية التي أعلن عنها في المخطط التوجيهي للسياحة سنة 2008 لم تكن إلا مجرد نوايا ووعود للمستثمرين ولم ترقى إلى مرحلة التنفيذ ،وهو ما يفسر عدم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر عموما، ونتيجة للمعوقات التي يعاني منها قطاع السياحة على وجه الخصوص، (تباطؤ البنوك في التمويل ،مشكل العقار في مناطق التوسع السياحي ،تباطؤ تنفيذ المخططات الولائية للتهيئة السياحية ،الخ).و في هذا الصدد نشير إلى غياب الخطة الإستراتيجية بالأرقام للفترة الموالية بعد انتهاء المخطط التوجيهي متوسط المدى، أي فترة ما بعد (2008-2015) بالإضافة إلى غياب عملية التقييم للمرحلة السابقة، وهي عملية لازمة لبناء إستراتيجية جديدة للقطاع للفترة المقبلة (2016-2030).

المطلب الرابع : حصة القطاع السياحي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يبين الجدول الموالي نصيب الجزائر و باقي دول المغرب العربي من الاستثمارات السياحية الاجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية مايو 2015.

جدول رقم(09): حصة القطاع السياحي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي للفترة: 2003- مايو 2015.

الدول	الجزائر	تونس	المغرب
حصة السياحة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي	% 4	%6	15%
عدد الشركات الأجنبية	8	17	39
عدد المشروعات الأجنبية	12	25	59
عدد الوظائف	5.826	4.325	17.045
التكلفة بمليون /دولار	2.678	2.342	8.210
الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي بالمليون دولار	68.040	40.911	55.798

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار السنة33، العدد الفصلي الثاني، أبريل يونيو 2016.

يتبين من خلال المعطيات الواردة في الجدول ان حصة الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي في الجزائر لم تتعد نسبة 4 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أي بمبلغ يقدر ب 2.678 مليون دولار ، كما بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في السياحة 8 شركات ،بمجموع 12 مشروعا سياحيا ، يوفر 5.826 منصب عمل.

أما في تونس فقد بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي نسبة 6 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو يقابل مبلغ قدره:2.342 مليون دولار من مجموع 40.911 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في تونس خلال الفترة 2003 إلى غاية ماي 2015 ، كما بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في السياحة 12 شركة، لانجاز 12 مشروعا سياحيا يوفر4.325 منصب شغل.

ومن حيث تواجد سلاسل الفنادق العالمية، يوجد في دول المغرب العربي موضوع الدراسة 63 فندقا ، والجدول الموالي يوضح توزيعها على هذه البلدان.

جدول رقم(10): الفنادق ذات السلسلة العالمية المتواجدة في دول المغرب العربي لسنة 2015.

الدول	عدد	عدد	متوسط عدد الغرف لكل فندق
الجزائر	15	3.263	218
تونس	15	2.976	198
المغرب	33	5.861	172
مجموع دول المغرب	63	12.100	192

Source :http://www.leisurepropertyservices.com/wp-content/uploads/Hotel-Chain-Development-Pipeline-in-Africa-2016.pdf

يبين الجدول السابق عدد الفنادق ذات السلسلة العالمية المتواجدة في دول المغرب العربي ،حيث تحصي في المجموع 63 فندقا بسعة 12.100 غرفة ، أما من حيث توزيع هذه السلاسل الفندقية داخل دول المغرب العربي موضوع الدراسة، فنجد أن اغلبها متواجد في المغرب ب 33 فندقا عالميا، بسعة 5861 غرفة فندقية أي ما يمثل نسبة 48.44% من مجموع الغرف ، ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثانية ب15 فندقا بسعة 3.263 غرفة(27 %)، وبمتوسط عدد الغرف لكل فندق وصل إلى 218، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة ب 15 فندقا، و ب 2.976 غرفة توفرها تلك الفنادق (25 %)وبمتوسط يقارب 198 غرفة لكل فندق.

الخاتمة .

من خلال ما تم ما تم عرضه سابقا في المؤشرات الكمية والنقدية المقيمة لإستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر ، فقد كانت المؤشرات السياحية في مجملها متواضعة ولم تحقق الأهداف الموضوعة في "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق "2030" ، ولا سيما في جانب الاستثمارات ، حيث أكدت الأرقام و الإحصائيات التي عرضناها على الحقائق والنتائج التالية:

- ✓ توقف العديد من المشاريع الاستثمارية لأسباب متنوعة منها مشكلة الوعاء العقاري،التمويل ،المعوقات الادارية الاخرى
- ✓ نسبة المشاريع السياحية المنجزة لا تتعدى 4.56 %من مجموع المشاريع المسجلة ،
- ✓ ضعف الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة على الناتج المحلي الاجمالي والعمالة والميزان السياحي ،
- ✓ تدني مؤشرات تنافسية القطاع مقارنة بما هو محقق في دول المقارنة، وذلك بالنظر إلى حجم المؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال (الطبيعية والثقافية وغيرها) .

التوصيات.

بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تسريع وتيرة انجاز المشاريع السياحية المتوقفة ، وتطبيق عقوبات على المستثمرين المتأخرين، أو إلغاء رخص مقررات المنح في حالة التأخر غير المبرر من جانب المستثمرين.
- الاستفادة من تجارب السياحية للدول المجاورة، والدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع الجزائر.
- تشجيع السياحة الداخلية باعتبارها محركا للتنمية السياحية ،ومحاولة تثبيت السياح الجزائريين نحو الداخل بتوفير نفس الإمكانات المتواجدة في مناطق الجذب السياحي الخارجي في دول الجوار من أجل التقليل من الأثر السلبي للسياحة العكسية على الميزان السياحي.
- حل بعض مشاكل العقار السياحي العالقة ولا سيما في مناطق التوسع السياحي و تهيئتها بمستلزمات البنية التحتية ، حتى تصبح مؤهلة للاستغلال من طرف المستثمرين.

- تشجيع وترويج السياحة الصحراوية كمنتوج سياحي تتمتع فيه الجزائر بمزايا تنافسية في حوض البحر الأبيض المتوسط ،
- ضرورة تقييم التقييم المرحلي لإستراتيجية التنمية السياحية للجزائر للفترة ما بعد 2015 اي 2016- 2030 .
- انشاء بنك او شباك خاص يهتم بتمويل الاستثمار السياحي في جميع البنوك التجارية الوطنية .
- ضرورة انشاء قناة وطنية للترويج السياحي والتعريف بالإمكانات المتنوعة التي تزخر بها الجزائر.
- تشخيص العوائق المستجدة في قطاع السياحة ومحاولها حلها مع الفاعلين من وكالات سياحية و اصحاب الفنادق و الخبراء.
- تكثيف الاستثمارات في جانب العرض لتعزيز الحظيرة الفندقية بفنادق تتلاءم مع القدرات الدخلية للأسر الجزائرية.

الهوامش و الاحالات .

[1]Ministère du tourisme, SDAT 2030, livre1 « Diagnostic du tourisme Algérien », janvier 2008.p 30.

[2]Ministère du tourisme, SDAT 2030, livre1 « Diagnostic du tourisme Algérien », janvier 2008.p 53.

[3] وزارة التهيئة السياحة و الصناعات التقليدية، **حصيلة المشاريع الاستثمارية 2015**.

[4] وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية،**إحصائيات السياحة سنة 2015**.

[5] توصيات منظمة السياحة العالمية **IRTS**

[6] WTTC, Travel and Tourism Economic Impact 2016. P 4. in: http://www.wttc.org//media/files/reports/economic%20impact%20research/regions%202016/world2016.pdf

[7] الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصاء ، http://www.ons.dz/-Tourisme-.html

[8]-World Travel and Tourism Council in: http://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/countries-2016/algeria2016.pdf.

[9] الهيئة العليا للسياحة "**الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة** " المملكة العربية السعودية 2001.

[10] UNWTO. Glossary of Tourism Terms , Last update: February 2014.

[11] World Travel &Tourism Concil, in: http://www.wttc.org/

media/files/reports/economic%20impact%20research/regions%202016/world2016.pdf

[12] **المضاعف السياحي** يقيس الأثر المضاعف للإنفاق السياحي ويتمثل في مجموع لدخول المتولدة خلال دورات الإنفاق السياحي، وتتوزع على عناصر الإنتاج في قطاعات أخرى كالنقل ومحطات الوقود، الخ.

[13] وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية ، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية ص 18** .

[14] نشرة الديوان الوطني للإحصاء 2015. على الرابط التالي :
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Cptna2t16.pdf

[15] على رحال ،عامر عيساني ،**التنمية السياحية المستدامة دراسة مقارنة (الجزائر ،تونس)** مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد 01 ،2011-2012 ص 137 .

[16] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI،"**حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2015**."على الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur.

[17] WTTC(2016) in : http://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2016/world2016.pdf